

50 مليون دولار من البنك الإسلامي لتشغيل الشباب اليمني

والإنساني على تقليص فرص تثبيت الاستقرار السياسي والأمني. وقال السعدي «ولمواجهة تلك التحديات وضعت الحكومة بالتعاون مع شركاء التنمية برنامجاً للاستقرار والتنمية 2012-2014». موضحاً أن مؤتمر المانحين في الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك والذين عقدا العام الماضي توّجا بإعلان تعهدات لليمن بنحو 8 مليارات دولار تساهم في تغطية 67٪ من حجم الفجوة التمويلية للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية البالغة 11.9 مليار دولار.

وكان السعدي تناول - في حلقة نقاش عقدت في لندن حول تطورات الأوضاع في اليمن تحت عنوان «أصدقاء اليمن- المساعدات والمساهمة»، والتي نظّمها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية «تشانم هانس»- تناول تطورات الأوضاع في اليمن وعلى وجه خاص التطورات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها وكذا جهود الحكومة لمواجهة تلك التحديات وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة وتطوير الإدارة وبيئة الاستثمار ومكافحة الفساد، مبيّناً أن تلك التحديات تعمل بجانب تعقيد الوضع التنموي

وقعت الجمهورية اليمنية والبنك الإسلامي للتنمية في العاصمة البريطانية لندن على اتفاقية لتمويل مشروع دعم تشغيل الشباب من خلال تشغيل عامّة كثيفة العمال بمبلغ 50 مليون دولار. ووقع الاتفاقية عن الجانب اليمني وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وعن البنك الإسلامي للتنمية رئيس البنك الدكتور أحمد محمد علي على هامش الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة أصدقاء اليمن الذي عقد بلندن في السابع من مارس.

الاثنين : 11 / 3 / 2013م
الموافق : 28 / ربيع ثاني / 1434هـ
العدد: (1652)



أكدوا أن 13 مليون يمني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية

أصدقاء اليمن يعبرون عن قلقهم من ميزانية الحكومة لعام 2013م

وأكدت المجموعة على أن التعهدات المعلنة في الرياض ونيويورك في العام 2012 تمثل مبلغ جديدة أخذة في الاعتبار الوضع الحساس في اليمن.

كما عبّرت المجموعة عن قلقها من ميزانية الحكومة اليمنية للعام 2013 لا سيما استمرار الإنفاق المرتفع على الرواتب ودعم الوقود وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض عائدات الضرائب. وأثنت المجموعة على زيادة الإنفاق الاستثماري في الميزانية ودعت إلى تنفيذها بشكل فعال بالإضافة إلى زيادة فعالية الحماية الاجتماعية. وحثّت المجموعة الحكومة على تنفيذ القوانين الضريبية والإصلاحات الاقتصادية الأخرى والاستمرار في العمل مع صندوق النقد الدولي لدعم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي. وعلى المدى القصير، دعت إلى تغطية كافة تكاليف المشاريع الممولة عبر المانحين كإجراء دعم خلال المرحلة الانتقالية بهدف المحافظة على الاستقرار الذي تحقق للاقتصاد.

نشدد على وحدة وسلامة اليمن
مؤتمر الحوار هو الطريق الوحيد لمعالجة كافة القضايا
دعم جهود إعداد السجل الانتخابي

لجهود اللجنة لإعداد السجل الانتخابي الإلكتروني الشامل، وردّحت بمساهمات المجتمع الدولي لتقديم الدعم الفني والمالي لإجراء الانتخابات والتي تكمل تمويل الحكومة.

كما أثنت على الجهود الفنية والتنظيمية المستمرة من قبل فريق الأمم المتحدة مساعدة للحكومة في تنظيم وعقد الانتخابات والاستفتاء. وبالنسبة للعدالة الانتقالية والمصالحة وحقوق الإنسان، ردّحت المجموعة بتخصيص المبالغ لتعويض ضحايا العنف في 2011 وشجّعت بقوة والمصالحة الوطنية مدرّكة أهمية الاستجابة لمطالب العدالة والمحاسبة.

وحدّثت الحكومة على البدء فوراً بالتحقيقات الشفافة والمستقلة، لافتة إلى القرار الصادر في سبتمبر 2012 لتشكيل لجنة وطنية للمساءلة حول ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

الوضع الأمني

وفي الجانب الأمني ردّحت المجموعة بالقرارات الرئاسية لإعادة هيكلة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والتي أعادت تشكيل القوات المسلحة الوطنية.

وعبّرت عن قلقها الشديد من التقارير المتعلقة بإدخال الأسلحة إلى اليمن من الخارج بغرض تقويض العملية الانتقالية وإعاقة مؤتمر الحوار الوطني، داعية الحكومة إلى ممارسة قواتها الأمنية لضبط النفس وتجنّب الاستخدام المفرط للقوة في الرد على التظاهرات السلمية. ولاحظت أهمية وسرعة تنفيذ الالتزامات من قبل الجميع من دون تأخير. وقرّرت المجموعة عقد لقاءها المقبل في سبتمبر القادم على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك لتقييم التقدم المحرز.

شددت مجموعة أصدقاء اليمن على دعمها الكامل لوحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي اليمن وكذا التزامها باستمرار دعم خطط العملية الانتقالية وفقاً لمبدأ عدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية.

وأكدت المجموعة في بيان الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري الخامس لأصدقاء اليمن المنعقد في العاصمة البريطانية لندن، على أهمية أن تكون الفترة الانتقالية عملية شاملة وقيادة يمنية.

ومناقشت المجموعة التقدم المحرز على مستوى الالتزامات المقررة في الاجتماع الوزاري السابق في 27 من سبتمبر عام 2012م. هذا وتركزت النقاشات حول خمسة مواضيع هي «وضع المؤتمر الوطني للحوار والإصلاحات الدستورية، والتحديات للانتخابات في فبراير 2014، ومدى تنفيذ التعهدات المقدمة لليمن بمبلغ 7.9 مليار دولار في 2012، والوضع الإنساني الخطير، والأمن بما في ذلك إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية والقضائية».

وجاء لقاء أصدقاء اليمن الذي عقد برئاسة مشتركة لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وبلادنا وبحضور 39 دولة ومنظمة دولية، لإظهار دعمهم المستمر للعملية الانتقالية بقيادة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وفقاً للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية.

وأكدت المجموعة على أهمية دعم خطط التنمية والإصلاح للحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية. وردّبت المجموعة في البيان الختامي الصادر الخميس الماضي بإعلان بدء مؤتمر الحوار الوطني في 18 مارس الجاري والمرتكز على مبدأ الشمولية. وأكدت المجموعة على أن مؤتمر الحوار الوطني يشكل حجر الزاوية بالنسبة للعملية الانتقالية وهو الطريق الوحيد للشعب اليمني

وناقشت المجموعة التقدم المحرز على مستوى الالتزامات المقررة في الاجتماع الوزاري السابق في 27 من سبتمبر عام 2012م. هذا وتركزت النقاشات حول خمسة مواضيع هي «وضع المؤتمر الوطني للحوار والإصلاحات الدستورية، والتحديات للانتخابات في فبراير 2014، ومدى تنفيذ التعهدات المقدمة لليمن بمبلغ 7.9 مليار دولار في 2012، والوضع الإنساني الخطير، والأمن بما في ذلك إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية والقضائية».

وجاء لقاء أصدقاء اليمن الذي عقد برئاسة مشتركة لكل من المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وبلادنا وبحضور 39 دولة ومنظمة دولية، لإظهار دعمهم المستمر للعملية الانتقالية بقيادة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وفقاً للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية.

وأكدت المجموعة على أهمية دعم خطط التنمية والإصلاح للحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية. وردّبت المجموعة في البيان الختامي الصادر الخميس الماضي بإعلان بدء مؤتمر الحوار الوطني في 18 مارس الجاري والمرتكز على مبدأ الشمولية. وأكدت المجموعة على أن مؤتمر الحوار الوطني يشكل حجر الزاوية بالنسبة للعملية الانتقالية وهو الطريق الوحيد للشعب اليمني

مدير البنك الدولي:

أكثر من 50٪ من اليمنيين يعانون نقصاً غذائياً شديداً

قال مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء وائل زقوت إن النشاط الاقتصادي في اليمن يواجه عام وخاصةً فيما يتعلق بالقطاع الخاص لم يتحسن بدرجة كافية للتأثير على معدلات البطالة أو مستويات الفقر، فأكثر من 50٪ من اليمنيين ما زالوا دون حد الفقر، ونقص الأمن الغذائي لا يزال شديداً، ومستويات سوء التغذية مرتفعة، ولا سيما بين الأطفال.

كتب/ المحرر الاقتصادي

الحكومة لم تحقق تقدماً في تنفيذ تعهدات المانحين

والقطاع الخاص».

وتساءل: «إلى أين نتجه من هنا؟ يجب على الحكومة أن تسرع خطى إنشاء المكتب التنفيذي للمسار السريع وأن تبدأ جهوداً جادة لتنفيذ التعهدات التي تم تقديمها في مؤتمر المانحين في الرياض والأفان مصداقيتها سوف تتضرر. ويجب على المانحين الوفاء بوعودهم بالإسراع بتنفيذها. فلا وقت نصيحه في أي من الجانبين».

وحول المشروعات التي تتلقى تمويلًا من المانحين والحكومة، قال زقوت إنها تضيء قدماً الآن، وعاد كل المانحين تقريباً الآن إلى العاصمة صنعاء ويجري ترسية عدد كبير من التعاقدات في الوقت الحالي. والمشروعات التي يجري تدشينها لا تتركز على العاصمة وحدها، ولكنها تشمل أيضاً المدن والقرى في شتى أرجاء اليمن. ويجري إصلاح الطرق وبناء

المدارس وتنظيف الشوارع وإنشاء مطارات وأقيمت مناقصة لمشروع بناء نفق رئيسي على الطريق من صنعاء إلى الحديدة. وستبدأ الحكومة قريباً بناء الطريق البري السريع الذي سيربط عدن بتعز. وهناك مشروعات أخرى كثيرة في مرحلة التصميم والمناقصات. واعتبر مدير مكتب البنك الدولي أن هذا الشهر يمثل منتصف الطريق في عملية التحول التي يمر بها اليمن. فقد تم في نوفمبر 2011 توقيع «اتفاقية المبادرة الخليجية»

التي توسط فيها مجلس التعاون الخليجي، لكن التنفيذ الفعلي للاتفاقية بدأ في فبراير من العام الماضي مع انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً للجمهورية اليمنية ورئيس حكومة الوفاق الوطني. وكما هو متفق عليه في «المبادرة الخليجية»، ستتضمن مرحلة التحول إجراء حوار وطني يجمع قطاعاً واسعاً من البلاد جغرافياً وسياسياً، ووضع دستور جديد، لتبلغ ذروتها في انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة. ومن المقرر أن تكتمل المرحلة الانتقالية التي تستمر عامين في فبراير 2014م. وأردف: «لعملية التحول الرسمية ثلاثة مكونات مهمة سياسية وأمنية واقتصادية. وتتفاوت عناصر الصورة الاقتصادية، فبعض الأنباء جيدة والبعض الآخر غير ذلك».

